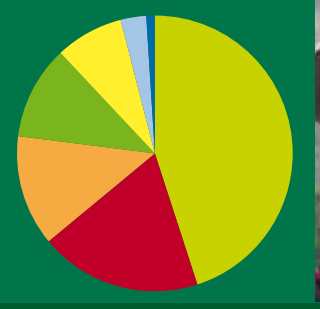

حالة
إنعدام الأمن الغذائي في العالم

٢٠٠٨

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي – الأخطار والفرص

تـنـويـه

أعد تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨ تحت الإشراف العام للسيد حافظ غانم، المدير العام المساعد، وبتوجيه فريق الإدارة في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتولى مهمة التنسيق الفني للمطبوع Kostas Stamoulis وMark Smulders من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. وقام موظفو شعبة الإحصاء باستخلاص البيانات الأساسية عن نقص التغذية، بما في ذلك إسقاطات عام ٢٠٠٧.

وأعدت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفصل المعنون "نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم"، مع مساهمات فنية رئيسية قدمها كل من Henri Josserand وKisan Gunjal وAli Gürkan من شعبة التجارة والأسواق، وRicardo Sibrian من شعبة الإحصاء، وAndrew Marx وJeff Marzilli وJosef Schmidhuber وJakob Skoet من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية.

وأنجز تحليل تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على المستوى الأسري الفريق المعني بالأنشطة المدرة للدخل في الريف التابع للمنظمة بقيادة Benjamin Davis وبمشاركة كل من Alberto Zezza وGustavo Anriquez وPanagiotis Karfakis وDavid Dawe، في حين استمد القسم المعنون "التكيف والنتائج التغذوية" إسهامات قيمة من Diego Rose من جامعة تولان، وBrian Thompson وMarie Claude Dop من شعبة التغذية وحماية المستهلك، وMaarten Immink وCristina Lopriore من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية.

واستفاد الفصل المعنون "نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية" من المدخلات الفنية التي قدمها كل من James Tefft وPanagiotis Karfakis وDavid Dawe وAlberto Zezza من شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية، وAndrew Shepherd من شعبة البنية الأساسية الريفية والصناعات الزراعية.

وقدم كل من Ricardo Sibrian وCinzia Cerri وRafik Mahjoubi وSeevalingum Ramasawmy وNathalie Troubat من شعبة الإحصاء، دعما جوهريا لتحليل البيانات.

كما قدم كل من Hartwig de Haen وPeter Hazell وYasmeen Khwaja وAndrew MacMillan تعليقات وإسهامات خارجية قيمة. وقدم Bruce Isaacson دعما تحريريا كبيرا.

وتولى فرع سياسات النشر الإلكتروني ودعمه في إدارة المعارف والاتصال، خدمات التحرير والتحرير اللغوي والرسوم البيانية والإنتاج. كما تولت دائرة برمجة الاجتماعات والتوثيق في إدارة المعارف والاتصال خدمات الترجمة.

وقدم التمويل العام في إطار برنامج المنظمة المشترك بين الإدارات بشأن نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.

صدر عام ٢٠٠٨ عن:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

جميع حقوق الطبع محفوظة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص إلى:
Chief, Electronic Publishing Policy and Support Branch,
Communication Division
FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy
أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2008

ISBN : 978-92-5-606049-5

طبع في إيطاليا

الصور:
من يسار الغلاف إلى يمينه: FAO/22071/G. Bizzarri; FAO/24503/D. White; FAO/23283/A. Proto.

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:
SALES AND MARKETING GROUP
Communication Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site:
www.fao.org/icatalog/inter-e.htm

حالة

إنعدام الأمن الغذائي في العالم

٢٠٠٨

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي –
الأخطار والفرص

معلومات عن هذا التقرير

تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨ هو التقرير التاسع الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة عن ما تحقق من تقدم بشأن الجوع في العالم منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦. ولقد أعربت المنظمة، في الإصدارات السابقة، عن عميق قلقها إزاء عدم إنجاز تقدم صوب تخفيض عدد الجياع في العالم الذي بقي عاليا.

وينصب تركيز التقرير لهذا العام على أسعار الأغذية المرتفعة التي تؤثر تأثيرا خطيرا على السكان الأشد فقرا في العالم، وتقلل بصورة حادة من قوتهم الشرائية المنخفضة بالفعل. وقد أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادة مستويات الحرمان الغذائي حيث شكل ضغوطا هائلة على الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بتخفيض الجوع بحلول عام ٢٠١٥. ويتناول التقرير أيضا الفرصة التي يتيحها ارتفاع أسعار الأغذية لإعادة إطلاق عجلة الزراعة التي يقوم بها أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم النامي.

وكما جرى تناوله في هذا التقرير، فقد عدلت تقديرات المنظمة بشأن نقص التغذية للفترة ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣–٢٠٠٥ استنادا إلى معايير جديدة لمتطلبات الطاقة البشرية التي وضعتها الأمم المتحدة وتعديلات عام ٢٠٠٦ بشأن بيانات السكان الصادرة عن الأمم المتحدة.

الرسائل الرئيسية

١ **تزايد الجوع في العالم:** أصبح من العسير أكثر فأكثر للعديد من البلدان أن تبلغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في خفض عدد من يعانون نقص التغذية في العالم إلى نصف مستواه بحلول عام ٢٠١٥. وتشير آخر التقديرات الصادرة عن المنظمة إلى أن عدد الجياع في العالم وصل إلى نحو ٩٢٣ مليون شخص في ٢٠٠٧، أي بزيادة تجاوزت ٨٠ مليونا منذ ١٩٩٠–١٩٩٢، وهي فترة الأساس. وتظهر التقديرات للأجل الطويل (متاحة حتى الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥) أن بعض البلدان كانت تسير حثيثا على الطريق الصحيح صوب بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية قبل فترة ارتفاع أسعار الأغذية؛ إلا أنه حتى هذه البلدان شهدت فيما يبدو بعض الانتكاسات.

٢ **أسعار الأغذية المرتفعة تتحمل القسم الأعظم من المسؤولية:** شهدت الفترة بين ٢٠٠٣–٢٠٠٥ و٢٠٠٧ أكثر الزيادات سرعة في معدلات الجوع المزمن التي حدثت في السنوات الأخيرة. وتظهر التقديرات المؤقتة للمنظمة أن عام ٢٠٠٧ سجل إضافة ٧٥ مليون شخص إلى مجموع عدد من يعانون نقص التغذية مقارنة مع الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥. وفي حين أن العديد من العوامل تشترك في المسؤولية، فإن أسعار الأغذية المرتفعة أوصلت الملايين من الناس إلى حالة انعدام الأمن الغذائي، وفاقمت من تردي أوضاع الكثيرين ممن يعانون بالفعل انعدام الأمن الغذائي، وتهدد بالخطر الأمن الغذائي العالمي في الأجل الطويل.

٣ **الأشد فقرا والمعوزون والأسر التي تعيلها النساء هم الأكثر تضررا:** تعتمد الغالبية العظمى من الأسر الحضرية والريفية في العالم النامي على مشتريات الأغذية لمعظم غذائها. وبالتالي، فهم الخاسرون من جراء ارتفاع أسعار الأغذية، على الأقل في المدى القصير. وأسعار الأغذية المرتفعة تقلل من الدخل الحقيقي وتزيد من انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أوساط الفقراء بتخفيضها لكميات وجودة ما يستهلكون من أغذية.

٤ **استجابات السياسات الحكومية الأولية أسفرت عن أثر محدود:** سعيا إلى احتواء التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية، طبقت الحكومات شتى التدابير، مثل ضوابط الأسعار وقيود التصدير. وفي حين أنه يمكن تفهم هذه الإجراءات من منظور الرفاه الاجتماعي المباشر، فإن الكثير منها كان مرتجلا، وستكون، في الأرجح، غير مجدية وغير مستدامة. وفضلا عن ذلك، فقد كان لبعض هذه الإجراءات تأثيرات ضارة على مستويات الأسعار العالمية واستقرارها.

٥ **أسعار الأغذية المرتفعة هي أيضا فرصة:** تمثل أسعار الأغذية المرتفعة، على المدى الطويل، فرصة للزراعة (بما في ذلك المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة) في كافة أرجاء العالم النامي، ولكن لابد من أن يرافقها توفير المنافع العامة الضرورية. ومكاسب أصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن تكون حافزا لتنمية اقتصادية وريفية أوسع نطاقا. فالأسر العاملة في الزراعة يمكن أن تجني مكاسب فورية، بينما يمكن للأسر الريفية الأخرى أن تستفيد في الأجل الطويل إذا ما تحولت الأسعار المرتفعة إلى فرص لزيادة الإنتاج وإيجاد فرص للعمالة.

٦ **الحاجة إلى نهج شامل مزدوج المسار:** لابد للحكومات والمانحين والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من تضافر جهودها فورا في نهج استراتيجي مزدوج المسار لمعالجة تأثير أسعار الأغذية المرتفعة على الجوع. وينبغي أن يشمل ذلك: (١) تدابير لتمكين القطاع الزراعي، خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، من الاستجابة لارتفاع الأسعار؛ (٢) شبكات أمان وبرامج حماية اجتماعية تستهدف بصورة خاصة الفئات الأشد ضعفا والأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي. فهذا تحد عالمي يستلزم استجابة عالمية.

المحتويات

تقديم

٤ مزيد من الملايين يعانون انعدام الأمن الغذائي – الحاجة إلى إجراءات عاجلة واستثمارات كبيرة

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

٦ ارتفاع أسعار الأغذية: ٧٥ مليون شخص إضافيون من الجياع

٩ القوى المحركة لارتفاع أسعار الأغذية

١٢ تقييم الجوع في العالم: تقديرات منقحة

١٨ النقاط الساخنة وحالات الطوارئ

ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي

٢٢ الأسر الفقيرة هي الأشد تضررا

٢٨ التكيف والنتائج التغذوية

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

٣٢ الاستجابات على مستوى السياسات: أهي فعالة ومستدامة؟

٣٤ دور أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة من أجل الحد من الفقر

٤١ ضمان الحصول على الغذاء

٤٣ ملاحظات ختامية

الملحق الفني

٤٥ إحداثيات مستكملة

٤٨ الجداول

٥٦ **الهوامش**

تقديم

مزيد من الملايين يعانون انعدام الأمن الغذائي – الحاجة إلى إجراءات عاجلة واستثمارات كبيرة

أثار الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية قلقا عالميا واسعا حيال الأخطار التي تتهدد الأمن الغذائي العالمي، وزعزع ذلك الشعور بالرضا الذاتي، في غير محله، الناشئ عن سنوات عديدة من انخفاض أسعار السلع. وفي الفترة من ٣ إلى ٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٨، اجتمع في روما ممثلو ١٨٠ بلدا إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، من بينهم الكثيرون من رؤساء الدول، ليعربوا عن يقينهم بضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة ومنسقة للتصدي للتأثيرات السلبية للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية على بلدان وشعوب العالم الأشد ضعفا. وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في اليابان في يوليو/تموز ٢٠٠٨، أعرب قادة الدول الصناعية الأكثر تقدما في العالم عن قلقهم العميق لما يشكله "الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية العالمية مترافقا مع مشكلات توافر الأغذية في عدد من البلدان النامية، من خطر على الأمن الغذائي العالمي".

الابتعاد عن بلوغ أهداف تخفيض الجوع

إن اهتمام المجتمع الدولي قائم على أسباب قوية. فللمرة الأولى منذ أن بدأت المنظمة في رصد اتجاهات نقص التغذية، زاد عدد من يعانون الجوع المزمن في الآونة الأخيرة مقارنة مع فترة الأساس. وتبعا لتقديرات المنظمة، فإن عدد من يعانون الجوع المزمن في العالم زاد جراء ارتفاع أسعار الأغذية أساسا بنحو ٧٥ مليون شخص في ٢٠٠٧ ليصل إلى ٩٢٣ مليون شخص.

وزادت التأثيرات الساحقة لارتفاع أسعار الأغذية على عدد الجياع في العالم، من تفاقم الاتجاهات طويلة الأجل التي هي بالفعل مبعث قلق عميق. ويظهر تحليلنا أن عدد من يعانون الجوع المزمن في العالم في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥، قبل الارتفاع في أسعار الأغذية مؤخرا، زاد بنحو ٦ ملايين شخص عما كان عليه في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢، وهي فترة الأساس لقياس ما تحقق من تقدم صوب بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وأهداف مؤتمر قمة الألفية المتعلقة بتخفيض الجوع. والمكاسب المبكرة التي تحققت في تخفيض الجوع في عدد من الأقاليم النامية بحلول منتصف التسعينات لم يتسن الحفاظ عليها. وزاد انتشار الجوع على الرغم من زيادة غنى العالم وإنتاجه لمزيد من الأغذية مقارنة مع العقد الماضي. وكما أشار إليه هذا التقرير مرارا، فإن هذه الحصيلة المخيبة للآمال تظهر الافتقار إلى العمل المنسق لمكافحة الجوع على الرغم من الالتزامات العالمية. ولقد عكس الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية من مسار بعض هذه المكاسب والنجاحات التي تحققت في تخفيض الجوع، مما زاد من صعوبة مهمة تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بتخفيض الجوع. وتستلزم مهمة تخفيض عدد الجياع بمقدار ٥٠٠ مليون شخص خلال السنوات السبع المتبقية حتى حلول ٢٠١٥، جهودا عالمية هائلة وجادة وعملا منسقا.

الأشد فقرا والأكثر ضعفا هم الأكثر تضررا

أدت الزيادات في أسعار الأغذية إلى تفاقم الأوضاع في الكثير من البلدان المحتاجة بالفعل إلى تدخلات الطوارئ والمساعدة الغذائية نتيجة عوامل أخرى، مثل الأحوال المناخية القاسية والنزاعات. وتواجه البلدان التي تعاني بالفعل حالات الطوارئ تحمل العبء الإضافي الناشئ عن تأثير أسعار الأغذية المرتفعة على الأمن الغذائي، في حين تصبح بلدان أخرى أكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. وتواجه البلدان النامية، خاصة الأشد فقرا، خيارات صعبة بين الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ سياسات وبرامج ترمي إلى معالجة التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية والوقود على شعوبها.

وأعمال الشغب والاضطرابات المدنية التي حدثت في الكثير من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط هي شاهد على اليأس الذي أصاب الملايين من الأسر الفقيرة وأيضا الأسر من الطبقة المتوسطة نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والوقود. ويظهر التحليل في هذا التقرير التأثير الساحق لأسعار الأغذية المرتفعة خاصة على الأشد فقرا في المناطق الحضرية والريفية معا، وعلى المعوزين والأسر التي تعيلها النساء. وما لم تتخذ تدابير عاجلة، فستترتب على أسعار الأغذية المرتفعة تأثيرات ضارة طويلة الأجل على التنمية البشرية في ضوء اتجاه الأسر، في مساعيها للتعامل مع ارتفاع تكاليف الأغذية، إما إلى تخفيض كميات وجودة الأغذية التي تستهلكها وتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم أو بيع الأصول الإنتاجية. ويشكل الأطفال والحوامل والمرضعات الفئات الأكثر تعرضا للخطر. وهذه المخاوف تبررها تماما الخبرة السابقة في التعامل مع ارتفاع أسعار الأغذية.

استجابة استراتيجية: النهج مزدوج المسار

تستلزم الأزمة الغذائية التي تسبب فيها الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية في الكثير من البلدان النامية، استجابة فورية وعملية. وينبغي، في ذات الوقت، إدراك أن أسعار الأغذية المرتفعة نشأت عن التوازن الهش بين العرض والطلب. وتظهر هاتان الواقعتان، أكثر من أي وقت مضى، أن إتباع النهج مزدوج المسار في تخفيض الجوع، والذي نادت به المنظمة وشركاؤها في التنمية، هو السبيل ليس فقط إلى التصدي للأخطار التي تتهدد الأمن الغذائي جراء ارتفاع أسعار الأغذية، بل وأيضا إلى تلبية الفرص الناشئة. وهناك حاجة ماسة، على الفور، إلى شبكات أمان وبرامج حماية اجتماعية موجهة بعناية من أجل ضمان أن يتسنى للجميع الحصول على ما يحتاجونه من غذاء للتمتع بحياة موفورة الصحة. وبصورة موازية، ينبغي أن ينصب التركيز على مساعدة المنتجين، خاصة صغار المزارعين، على زيادة إنتاجهم الغذائي، وذلك أساسا بتيسير حصولهم على البذور

والأسمدة والأعلاف والمدخلات الأخرى. وهذا من شأنه أن يحسن الإمدادات الغذائية ويخفض الأسعار في الأسواق العالمية.

وفي الأجلين المتوسط إلى الطويل، ينبغي أن يكون التركيز على تعزيز القطاع الزراعي في البلدان النامية لتمكينها من الاستجابة للنمو في الطلب. ويجب أن يشكل توسع إنتاج الأغذية في البلدان الفقيرة، من خلال زيادة الإنتاجية، حجر الزاوية للسياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى إيجاد حل مستدام للأمن الغذائي. ويمكن تسخير أسعار الأغذية المرتفعة، وما توفره من حوافز، لتحقيق انطلاقة جديدة للزراعة في العالم النامي. وهذا أمر ضروري لا يقتصر أثره على مواجهة الأزمة الحالية فحسب، بل وأيضا على الاستجابة لتزايد الطلب على الأغذية والأعلاف وإنتاج الوقود الحيوي والحيلولة دون تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل.

وتحقيق انطلاقة جديدة في مجال الزراعة في البلدان النامية يعتبر أمرا ذا أهمية كبيرة أيضا لتحقيق نتائج هامة في مجال الحد من الفقر والجوع ولعكس مسار الاتجاهات الحالية مثار القلق. وينطوي ذلك على تمكين أعداد كبيرة من صغار المزارعين، في كافة أرجاء العالم، من التوسع في إنتاجهم الزراعي. ويعني تحويل النمو الزراعي إلى قوة دافعة للحد من الفقر معالجة القيود الهيكلية التي تواجهها الزراعة، وخاصة بالنسبة للملايين من المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة في الاقتصاديات المرتكزة على الزراعة. ويستدعي ذلك زيادة الاستثمار العام في البنية الأساسية والخدمات الضرورية – الطرق ومنشآت الري وجمع المياه والتخزين والمسالخ وموانئ الصيد والائتمان وكذلك الكهرباء والمدارس والخدمات الصحية – حرصا على تهيئة الظروف المواتية للاستثمار الخاص في المناطق الريفية. وفي ذات الوقت، يجب تكريس مزيد من الموارد لتقنيات مستدامة بقدر أكبر تدعم الزراعة الأكثر تكثيفا وتساعد المزارعين على زيادة مرونة نظم الإنتاج الغذائي ومواجهة تغير المناخ.

وجود استراتيجية متسقة ومنسقة أمر حيوي

اتخذ الكثير من البلدان النامية إجراءات فردية في نطاق المساعي لاحتواء التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية، من بينها فرض ضوابط على الأسعار وقيود على التصدير. وهي استجابات قد لا تكون مستدامة، وبعضها أسهم بالفعل في مزيد من ارتفاع مستويات الأسعار العالمية وعدم استقرارها. ولمواجهة الأخطار واستغلال الفرص الناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية بفعالية وكفاءة، يجب أن تستند الاستراتيجيات إلى استجابة متعددة الأطراف شاملة ومنسقة.

وثمة حاجة إلى استثمارات عاجلة ذات قاعدة عريضة وواسعة النطاق لمعالجة مشكلات الأمن الغذائي المتعاظمة التي تواجه الفقراء والجياع على نحو مستدام. وما من بلد بمفرده، أو مؤسسة بمفردها، سيكون قادرا على حل هذه الأزمة وحده. فحكومات البلدان النامية والمتقدمة والمانحون ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لهم جميعا أدوار هامة يقومون بها في المعركة العالمية ضد الجوع.

ومن الجوهري أن يتبنى المجتمع الدولي رؤية مشتركة لأفضل سبل مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى استئصال الجوع المزمن، وأن تعمل جميع الأطراف متكاتفة لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس على النطاق المطلوب. إذ أن مما لا شك فيه هو أن الوضع لم يعد يحتمل الانتظار.

وعزم قادة العالم في مؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي العالمي، الذي عقد في يونيو/حزيران ٢٠٠٨ في روما، وواقع أن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية أدرج الاهتمامات التي تحيط بارتفاع أسعار الأغذية والوقود على رأس جدول أعماله، يقفان شاهدا على تعاظم الإرادة السياسية لمعالجة قضية الجوع. وعلاوة على ذلك، أعلنت التزامات كبيرة بزيادة الدعم المالي للبلدان النامية لمعالجة الأخطار التي تتهدد الأمن الغذائي الناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية. ومع ذلك، وما لم تحول هذه الإرادة السياسية وتعهدات المانحين إلى عمل عاجل وحقيقي، فقد ينحدر الملايين إلى هوة أعمق من الفقر والجوع المزمن.

والحاجة إلى عمل منسق لمكافحة الجوع وسوء التغذية لم تكن أبدا أقوى مما هي عليه الآن. وإنني آمل أن ينهض المجتمع العالمي لمواجهة هذا التحدي.

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة